الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.36

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

نيجيريا:* مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضا إلى خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال دورته العاشرة التي انعقدت في بانكوك، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تعيد تأكيد إعلان مؤتمر قمة الجنوب وخطة عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، الذي انعقد في هافانا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[(٢)]،

---

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) TD/390، الفقرات ١٢-٥٧.

(٢) A/55/74، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٣]،

وإذ تلاحظ مع التقدير القرار ٢٩/٢٠٠٠ الذي دعا فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إنشاء فرقة عمل للأمم المتحدة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٤]،

وإذ تعيد تأكيد إعلان اجتماع قمة الألفية للأمم المتحدة الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٥]،

وإذ تدرك التحديات والفرص التي تتيحها العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن القلق بشأن إقصاء عدد كبير من البلدان النامية من جني منافع العولمة، وبشأن الضعف المتزايد لهذه البلدان النامية التي بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي وبشأن تزايد الفجوة في الدخل والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

وإذ تؤكد على أنه بإمكان السياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية أن تحقق نتائج أفضل إذا حظيت بدعم دولي وببيئة اقتصادية دولية ملائمة،

وإذ تؤكد على أن الاختلالات والتفاوتات المتأصلة في الأنظمة المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية زادت من حدة الأثر السلبي للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم لم تشمل البلدان النامية،

وإذ تبرز الحاجة إلى إصلاح الهياكل المالية الدولية بغية تشجيع المشاركة الفعالة الواسعة النطاق للبلدان النامية في صنع القرار، وكفالة تمويل التنمية والاستقرار المالي،

---

(٣) A/55/3، الفصل الثالث، الفقرة ١٧. وللاطلاع على النص النهائي انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣.

(٤) القرار ٢/٥٥.

(٥) A/55/381.

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة لتخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة توجد في موقع فريد، بوصفها منتدى عالميا، يمكنها من إجراء تقاسم عادل ومنصف لمنافع العولمة،

١ - **تؤكد من جديد** أن للأمم المتحدة دورا مركزيا عليها أن تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي توجيه السياسات المتعلقة بمسائل التنمية العالمية، ولا سيما في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - **تعيد التأكيد** على الحاجة المستعجلة لقيام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بعمل منسق بقصد كفالة قسمة متساوية واسعة النطاق لمنافع العولمة، مع مراعاة أوجه الضعف والمشاغل والحاجات الخاصة بالبلدان النامية؛

٣ - **تدعو** إلى معالجة مسائل العولمة بطرق فعالة منها إضفاء طابع الديمقراطية على العملية الدولية لصنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية، وقيام المؤسسات الدولية ببحث متكامل للمسائل المتعلقة بالتجارة والمالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، وإصلاح النظام المالي الدولي والتقدم نحو التحرير الاقتصادي وتعزيز الوصول إلى الأسواق في المجالات وبالنسبة للمنتوجات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، ولتحقيق هذه الغاية تدعو إلى التعاون والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٤ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، أن تعزز التعاون بين سياساتها المالية والاستشارية والتجارية وسياساتها في مجال التعاون الإنمائي، بهدف الزيادة على نحو هام في دعمها لتنمية البلدان النامية؛

٥ - **تحث** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي على أساس النمو والاستقرار والعدالة وبمشاركة البلدان النامية مشاركة تامة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٦ - **تحث أيضا** المجتمع الدولي على إعداد استراتيجيات وسياسات إنمائية تستهدف إنشاء بيئة اقتصادية دولية مواتية فضلا عن معالجة المشاكل المزمنة المتعلقة بالدين الخارجي ونقل الموارد والضعف المالي وانخفاض معدلات التبادل التجاري ومحدودية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛

٧ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد حل دائم لمشكلة الدَين الخارجي وإمكانيات الوصول إلى

الأسواق وبنـاء القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا والاستثمار المباشر الأجنبي بقصد تحقيق التنمية المستدامة لأفريقيا وتعزيز مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛

٨ - **ترحب** بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها الخاصة في سياق الاقتصاد، الآخذ في العولمة وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيات في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الكفاءة والسياسات في مجال التجارة، وتجارة الخدمات، والتجارة الإلكترونية؛

٩ - **تشدد** على بُعد العولمة الذي تتصدره التكنولوجيا وعلى الحاجة إلى تعزيز إمكانيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق العالم لتمكين البلدان النامية من الاستفادة فعلا من العولمة بالاندماج الكامل والفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمم المتحدة أن تعزز التعاون بين شتى مؤسسات المنظومة في دعم الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى تنمية الشبكة العالمية، وإدارة المعلومات وتطوير المضمون وتدريب الموارد البشرية وغيرها من الأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛

١١ - **تشدد** بقوة على الحاجة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج عنصر قوي، في البرامج الوطنية والإقليمية لبناء القدرات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي اللجان الإقليمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة يكون موجها نحو مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفقا لأولويات البرامج القطرية الوطنية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام إنشاء لجنة مكوّنة من شخصيات مرموقة يراعى فيها على النحو الواجب التمثيل الجغرافي تتولى إعداد دراسة شاملة وتحليلية عملية المنحى بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن أثر العولمة على النمو الاقتصادي والعمالة فضلا عن الفجوة المتسعة في الدخل والمعرفة والتكنولوجيا واستفحال الفقر، وعن آثار الترابط المتزايد بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار في التنمية وعن أثر الاختلال والتفاوت في النظام الدولي على الآفاق الإنمائية للدول النامية، وتقترح تدابير عملية أو إطار لتعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل وتحديد الدور الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة لهذا الغرض؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.